

موريتانيا – الفضاء المدني

بقلم السيدة الدكتورة امكلثوم حامدينو
والسادة: سيدينا العتيق، محمد أحمد المحبوبى ومحمد





annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١٠ - ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣



المقدمة

أو المصادقة على مسألة بعينها، وقد تكون تأييداً معنوياً أو إشراكاً للمستفيد حسب دوره وامكانياته مقابل بدلات مادية أو معنوية أو تكون مجرد تأييد معنوي الخ.

لقد التزمنا جهدنا بالورقة المرجعية وبالمنهجية المتفق عليها مع معدّي الدراسة. وبعد تمحيص ونقاش مستفيض، قسّمت الورقة إلى محورين تناولوا مختلف القضايا بصفة شمولية حاولنا خلالها تغطية مختلف أبعاد إشكالية تمكين المجتمع المدني والفضاء المدني الموريتاني والحركات بمختلف تجلياتها: (الحراك المطلي والحركات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الحقوقية والحركات الطلابية والنقابية والمطالبة بالمساواة والديمقراطية ومحاربة الفساد وغيرها الخ.....) وتم ذلك حسب الآتي:

*مقدمة

*محور الأول: البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية

*محور الثاني: الحراك الاجتماعي

*خاتمة

تتناول هذه الورقة توصيفاً سردياً للوضعية العامة لتمكين الفضاءات المدنية الموريتانية المطبوعة بالاختلاف الذي ميز العديد من الحركات المطالبية متعددة المشارب منها البيئي ومنها الحقوقي ومنها المجتمعي ومنها السياسي، مع أنها تجمع كافة (على الأقل حالياً) على وجود انفراج في المشهد السياسي وإنصات أكبر لتلك القضايا وانفتاح على المجتمع المدني وإشراك له في الشأن العام وفي متابعة السياسات العمومية رغم مأخذ المجتمع المدني على تلك الشراكة.

لقد حاولنا التعرض لمختلف التحديات التي واجهت المجتمع المدني خلال الجائحة ومستوى إشراكه من قبل السلطات العمومية كما تناول التقرير مسألة تمكين المجتمع والفضاء المدنيين خلال وبعد فترة الجائحة والآثار المترتبة على ذلك مقارنة بتجارب التمكين والحركات المطالبية الحقوقية في بعض الدول العربية وما شابها ويشوبها ويواجهها من تحديات سياسية واقتصادية وحقوقية بل مؤسساتية في ضوء الواقع المعقد أصلاً وما تبع ذلك من هزات نعيش بعضها اليوم وتذر الأيام المقبلة بتمدها، ما يهدد السلم والاستقرار المجتمعي من خلال تداخل المصالح وارتفاع منسوب الفتوية والعرقية والانشقاقات الإقليمية وتدخل القوى الإقليمية – المتصارعة، والطامعة في الاستفادة من مقدرات بلد فقير بالمقاييس المالية والبنى التحتية والكفاءات، وغنى بالموارد الطبيعية، فقير سياسياً يعاني تبعات الفقر قبل الجائحة وبعدها، ومن تسيير آثار الجائحة عبر بوابة الأزمة الاقتصادية التي يعانيها أصلاً وفرعاً.

لقد تم بالفعل إشراك المجتمع المدني السائر في فلك السلطة في مختلف الأمور. والمشاركة مسألة تحدها الظرفية وتتخذ عدة أشكال منها المادي والمعنوي، ومنها اتخاذ موقف المناصرة

المحور الأول: البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية

أ- السياق العام في الدولة

الموريتانية وتداعيات جائحة

١٩-

ساد في موريتانيا الكثير من التفاؤل، بعد وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في نهاية ٢٠١٩، الذي جاء عن طريق التناوب السلمي على السلطة؛ ومبعث ذلك التفاؤل، أن الرئيس الجديد، وصل إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية - رغم ما شابها من عيوب وتشكيك من قبل المنافسين- وما قام به من تهدئة للساحة السياسية، بعد عقد من الزمن، من التشنج والصراع بين أطراف المشهد السياسي في موريتانيا، سلطة ومعارضة، حيث قام الرئيس الجديد "ولد الغزواني" بانفتاح على مختلف تشكيلات المعارضة، وهو أمر غير مسبوق في الحياة السياسية الموريتانية، من خلال استقباله لرموز تلك المعارضة ودعوتهم للأنشطة العامة ذات الطابع الرسمي، لكن التفاؤل بعد سنة ونصف من حكم محمد ولد الشيخ الغزواني بدأ يتراجع، بفعل البطء في التعامل مع الملفات الحارقة ذات الطبيعة الاجتماعية، والتحديات الكبيرة التي تواجهها موريتانيا، التي تراكمت عبر العقود الماضية من عمر الدولة الموريتانية، والتي أصبحت تهدد وجودها، يتقدمها بطبيعة الحال ملف الفساد المستشري في مفاصل الدولة الموريتانية، رغم أن الرئيس الجديد سمح بفتح ملف الفساد، لكن البطء والتردد في التعامل مع هذا الملف، أصبح يثير الكثير من الشكوك لدى الرأي العام.

تميزت منظومة الحكامة التي خضعت لها موريتانيا خلال السنتين سنة الماضية، "بانعدام الرؤية الاستراتيجية وعدم نجاعة السياسات التنموية وشيوع الهدر وتبديد الموارد الطبيعية"، والنتيجة الإجمالية المترتبة على ذلك هي مشهد

اقتصادي واجتماعي حالك وتدني مؤشرات التنمية على كافة المستويات، لتردد الأنظمة المتعاقبة على السلطة في موريتانيا، بين الاعتماد على المجتمع المدني الذي ما زال في طور التشكل والقوى الحزبية التي ما زالت في المهد، أو الاعتماد على المجتمع القبلي البدوي المتجذر في الواقع، وقد وضحت التجربة، أن تلك الأنظمة غالباً ما اختارت الاعتماد على الموجود، بدل انتظار المفقود، أي الاعتماد على النظام القبلي القائم، الأمر الذي جعل الأوضاع السياسية والاجتماعية تتسم باستمرار التأزم، وهو ما ينعكس في حدة التحديات التي تواجهها موريتانيا في الوقت الحالي، وسنحاول إبراز تلك التحديات في ما يأتي:

١- تداعيات أزمة وباء كورونا:

لقد جاءت أزمة وباء كورونا التي اجتاحت العالم مع نهاية ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠، وأربكت غالبية دوله وجعلتها تقف عاجزة بوسائلها الذاتية عن مواجهة تلك الأزمة الصحية، لتكون بمثابة منبه قوي لكل عاقل أو مهتم بالشأن العام في موريتانيا، أن الحالة في موريتانيا لا تتعلق فقط بالعجز عن توفير الأمن الإنساني في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والمياه والكهرباء، وإنما الأمر يتعلق بعجز شامل للدولة الموريتانية في مواجهة الأزمات، لترهل أجهزة الدولة الإدارية وفقرها في المصادر البشرية وندرة الموارد المالية، وغياب استراتيجيات لتوقع هذا النوع من الأزمات وسبل مواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وعدم مهنية المجتمع المدني، فأزمة وباء كورونا عرت الوضع الموريتاني، الذي تحاصره الديون الخارجية والأزمات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، وأن ما كان يروج له في الإعلام العمومي خلال العقد الأخير من نهضة شاملة لا تدعمه معطيات الواقع، حيث كشفت تلك الأزمة، عن حجم هشاشة البنية المؤسسية للبلاد التي ينخرها الفساد ، وعجزها عن القيام بدورها

في مواجهة الأزمة، ومن مظاهر ذلك العجز:
***قطاع الصحة العمومية**

لقد أظهرت أزمة وباء كورونا ضعف قطاع الصحة العمومية، ليس فقط في نقص الطواقم الطبية وعدم جاهزيتها لمواجهة الأوبئة، وإنما في نقص المعدات والوسائل الوقائية ومحدودية القدرة الاستيعابية للبنى التحتية الاستشفائية، لكن الأخطر في كل ذلك عدم ثقة المواطن الموريتاني في قطاع الصحة العمومية، حيث مات كثير من المرضى في بيوتهم، لعدم قناعتهم بجدوى الذهاب إلى المستشفيات.

***أزمة التعليم:**

لقد أوقفت أزمة وباء كورونا كل مؤسسات التعليم في موريتانيا عن العمل، رغم كلفة ذلك على الدولة والمجتمع، مع ملاحظة استمرار نشاط التعليم في غالبية دول العالم، ويعود ذلك إلى أزمة قطاع التعليم المتفاقمة منذ عقود، وعدم جاهزية أجهزة الإشراف لمواجهة هذا النوع من الأزمات، إلى جانب انعدام البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال وضعف خدمات الإنترنت في موريتانيا، وهذه هي المتطلبات الضرورية للتعليم عن بعد، الذي يضمن استمرار خدمات التعليم في هذا النوع من الأزمات.

***ضعف أجهزة الدولة:**

وعجزها عن التنسيق في ما بينها أظهرت الأزمة ضعف وترهل غالبية أجهزة الدول وعدم فاعليتها في مواجهة الأزمات، وعجزها عن التنسيق في ما بينها، خاصة الأجهزة المعنية بمواجهة الأزمة، ما اضطر الحكومة إلى إسناد الكثير من المهام للجيش الوطني، والتي هي في الأصل من صميم اختصاص الأجهزة المدنية.

***تهميش المجتمع المدني:**

في بداية الجائحة وعدم إعطائه أي دور في مجابهة الجائحة، وإطلاق العنان للسلطة التنفيذية بالعمل بما يناسبها من قوانين في مواجهة الجائحة

***غياب جهات تنتج الأرقام والإحصائيات الضرورية**
بينت أزمة وباء كورونا عدم امتلاك الأجهزة الحكومية للأرقام والإحصائيات الضرورية لمواجهة هذا النوع من الأزمات، لعدم وجود جهات حكومية قادرة على إنتاج إحصائيات دقيقة عن خريطة الهشاشة ووضعيات الفئات الاجتماعية، كل حسب مهنته واختصاصه وموقعه الجغرافي، ما يسهل تدخل القطاعات الحكومية، ويسهل عليها السرعة في اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذه في الوقت المناسب.

***العجز الغذائي**

بينت أزمة وباء كورونا انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا، وأن البلد ما زال يعتمد على الخارج في احتياجاته الغذائية، ويستورد كل شيء، ولا يتوفر على أي مادة باستثناء اللحوم الحمراء، وهو ما يعني أن موريتانيا مهددة في وجودها، لارتباط أمنها الغذائي بالأمن الوطني.

***ضعف الخدمات الأساسية:**

توفير الدولة للخدمات الأساسية للمواطن كالمياه والكهرباء والنقل إلى جانب الخدمات الصحية، يخفف من ضغوط وتداعيات الأزمة على ذلك المواطن، لكن الواقع يشير إلى أن غالبية الساكنة، الموريتانية تعاني العطش وضعف خدمات الكهرباء، وسوء خدمات النقل.

***الاختلالات والفجوة الرقمية الكبيرة في موريتانيا:**

حيث لا توفر للاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة، المحرك الأول للاقتصاد في كل دول العالم، حيث ولو كان موجوداً في موريتانيا، لساعد الدولة على مواجهة الكثير من التحديات، التي فرضتها الأزمة الناتجة عن الوباء، خاصة في مجالات: الإعلام والاتصال والصحة والتعليم.

هذا الواقع الصعب في موريتانيا الذي كشفت عنه أزمة وباء كورونا، من ترهل لأجهزتها الإدارية وضعف في أدائها، يتطلب القيام بإصلاحات جذرية، لتلافي الثغرات التي حصلت ومواجهة تداعيات الوباء الاقتصادية والاجتماعية، عبر إقامة حكمة شاملة.

٢- الفساد :

موريتانيا من بين الدول الأكثر فساداً على المستوى الإفريقي، رغم مختلف الجهود التي تم إطلاقها لمحاربتها، وهذا الفساد المستشري حاول المجتمع المدني فضحه ومحاربه، غير أنه لم يتمكن من القيام بالكثير، نظراً لغياب قانون يسمح للمجتمع المدني بالوصول إلى المعلومات وإلى تقارير عمل الإدارة ليتمكن من تقييم صدقيتها و مقارنتها مع الواقع، هذا إضافة إلى تعطيل البنود الأساسية من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتي تتيح للمجتمع المدني أن يكون على اطلاع بما يجري وشريكاً في لجان المتابعة.

ورغم كل ذلك، قدم المجتمع المدني الكثير في مجال التصدي لمكافحة الفساد من بينها الندوات والتشهير بالمفسدين والتدوينات، حيث أطلق عدد من نشطاء المجتمع المدني مبادرة تكللت بالنجاح خلال هذه السنة تسمى: (التحالف الوطني لمكافحة الفساد)، ضمت العديد من المنظمات والتشكيلات العاملة في المجال، كانت الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي عضواً مؤسساً فيها وممثلة في مكتبها التنفيذي، وقد بدأ هذا التحالف أنشطته المتمثلة في:

أ-التنسيق مع جميع المنظمات والقوى الحية المهتمة بمكافحة الفساد من أجل خلق رأي عام رافض للفساد وضغط من أجل ترسيخ الشفافية في الحياة العامة

ب-إطلاق حملات توعوية وتحسيسية في مجال الحكامة الرشيدة ومحاربة الفساد

ت-الانفتاح على شركاء الدولة في التنمية والاستعداد للعمل معهم في كل ما من شأنه أن يحد من انتشار الفساد واسترداد أموال الشعب المنهوبة

ج-التموقع كطرف مدني كل ما دعت الضرورة إلى ذلك لاسترداد أموال الشعب المنهوبة. ومن الملاحظ أن هناك دعماً من السلطات العمومية للمسار من عدة مناج، حيث تم أخيراً الترخيص للتحالف الوطني لمحاربة الفساد المذكور. وهو خطوة نعتبرها تشجيعاً له كما تم تمثيل المجتمع المدني في لجنة تسيير صندوق جائزة كورونا البالغ أكثر من خمسين مليار أوقية

٣-تحديات الأزمة الاجتماعية:

لم تكن جائحة كورونا ١٩- وحدها المصدر الرئيس لما تعاني منه الدولة، وإن كانت قد أظهرت الأزمة الاجتماعية المتفاقمة في موريتانيا منذ عقود، بل هناك عوامل كثيرة بتعدد عوامل زعزعة الاستقرار، التي صاحبت الدولة الموريتانية منذ نشأتها، والتي

تعمقت أكثر خلال العقد الأخير: الهشاشة الهيكلية للدولة، وفقير السكان وموجات الجفاف المتعاقبة وتدهور البيئة الطبيعية، الخلافات والنزاعات الداخلية للاستيلاء على السلطة، العنف المتزايد في الأوساط الاجتماعية الذي تغذيه دوافع سياسية، إلى جانب الضغط الديموغرافي القوي، ما زاد في انتشار البطالة بين صفوف الشباب، بوصفها نتيجة طبيعية لتعطل مشاريع التنمية، وغياب الرؤية الاقتصادية الشاملة القادرة على معالجة الأوضاع على المدى القصير، والفشل في تحقيق أهداف التنمية في البلد خلال العقود السنت الماضية من عمر الدولة الموريتانية. لقد شكل تراكم إحباط الشباب، وانسداد الأفق أمامه في تحقيق طموحاته في المستقبل وإثبات وجوده في حياة كريمة، نتيجة لغياب العدالة، والظلم والحرمان، والغبن في توزيع الثروة على المستوى الوطني، والذي من أبرز مظاهره الفشل في معالجة مخلفات الرق، جعلت الأوضاع

الاجتماعية في موريتانيا متوترة وغير مستقرة، لشعور الغالبية بالانسحاق أمام أقلية مستفيدة، من الفساد المالي والإداري المنتشر في أوساط النخبة الحاكمة في موريتانيا.

ع-تحديات الأزمة الاقتصادية في موريتانيا:

تعاني موريتانيا اليوم من أزمة اقتصادية، بفعل تداعيات أزمة وباء كورونا على الاقتصاد الموريتاني الهش أصلاً، إلى جانب أزمة المديونية التي تخنق اقتصادها، والتي تؤثر على مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل، وتحول دون فرص تحسين أوضاع الفقراء، الذين يشكلون غالبية سكان موريتانيا. مع أن اكتشاف ثروات معتبرة من الغاز الطبيعي في عرض البحر على الحدود مع السنغال، والاستعداد للبدء في استغلاله في السنوات المقبلة، قد يساعد في تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا، وهو ما سيساعد في إحياء الآمال في تحسين الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية للسكان، ومع ذلك يبقى هناك ما يدعو للقلق بشأن ما إذا كانت الأموال ستصل إلى مستحقيها، بالنظر إلى الافتقار إلى الشفافية، وانتشار الفساد المالي والإداري في موريتانيا. وقد لعب المجتمع المدني دوراً كبيراً للتصدى للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من خلال تدخلاته الاجتماعية وتقديم العون الغذائي للطبقات الفقيرة وتنظيم حملات التحسيس حول خطورة الجائحة وقد أشرف على هذه الحملات عدد من الشباب وقدمت لهم تعويضات مادية.

ب-الواقع السياسي والقانوني للفضاء المدني

لا يزال الواقع السياسي للشعب الموريتاني بشكل عام تطبعه الصبغة العسكرية التي عرفها منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن رغم ما يعيشه من تفاؤل واستقرار سياسي مشوب بالحذر منذ تولي الرئيس الحالي مقاليد الحكم في البلد نهاية ٢٠١٩، وليس الوضع السياسي والقانوني للفضاء المدني في البلد إلا جزءاً من هذا الواقع الذي يعيشه الشعب الموريتانيا الذي ازداد سوءاً في ظل جائحة كوفيد-١٩، حيث كان لتلك الجائحة تأثيراتها الكبيرة على المجتمع المدني وعلى وجود كل النشاطات المختلفة، فبدأت بتضييق الفضاء المدني والحد من الحريات العامة، وسن السلطات قانون الطوارئ الذي سمح وبسمح لها باتخاذ مراسيم يتم العمل بها دون المرور بالبرلمان، كما أنها مكنتها من فرض قانون حظر التجول والحد من التنقل، إضافة إلى منع التجمعات والتظاهرات المطالبة والمشاعر الدينية والاحتفالات بالمناسبات الاجتماعية، ما كان له أثر سلبي على تدخل المجتمع المدني ومواقفه ومساهمته في محاربة الجائحة.

وكذلك من بين أهم مخرجات الفترة الأولى من حكم الرئيس المنتخب نلاحظ وجود تهديئة شاملة في الساحة السياسية وانفتاحاً على مختلف التشكيلات السياسية واستقبال رموز الحركات المطالبة وبعض شخصيات المجتمع المدني، إضافة إلى مسائل تهمنا أكثر من غيرنا وهي:

* مصادقة الحكومة على قانون جديد للمجتمع المدني يؤسس للشراكة الفعلية مع السلطة التنفيذية ويحد من تقييد الحركات الاجتماعية ويلغي قانون ٠٩٨ - ٦٤ *الكشف عن تقارير محكمة الحسابات * تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في بعض ملفات الفساد

أما من حيث البيئة القانونية للفضاء المدني، فإن الانفتاح الديمقراطي والانتقالية المتعلقة بالحريات العامة التي كفلها دستور ٢٠ يوليو في الفقرة السادسة من المادة ١٠ من الدستور والتي تنص على حرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية أو نقابية يختارونها، وما صادقت عليه الدولة من عهود ومواثيق في إطار الحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان بشكل عام، كان لذلك الأثر الإيجابي الذي شهدته البيئة القانونية للفضاء المدني حيث تم إصدار قوانين تحرير الفضاء السمعي البصري، وتضاعفت الرخص للمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات، والصحف الحرة، وعلى الرغم من ذلك لا تزال نلاحظ وجود معوقات تعيق حرية الفضاء المدني من بينها

(أ) إلزامية الإذن المسبق للقيام بالنشاط

(ب) طلب أسماء المحاضرين والمتدربين

(ج) التمييز بين الموالي وصاحب الرأي المستقل أو المعارض لسياسة الحكومة

(د) صعوبة الولوج إلى المعلومات والوصول إلى وسائل الإعلام العامة

(و) استخدام القوة لردع النشاط من أصحاب المطالب والمدونين مثل ما حدث في ازويرات للمدافعين عن البيئة وأصحاب مكب تفريغ وحبس المدونين ٢٠١٩ لتناولهم أخباراً تتعلق بقضايا الفساد في ما يتم السكوت أو تجاهل لبعض القضايا المطالبة.

تلك التراخيص من تعطيل تارة وبطاء في تكملة الإجراءات تارة أخرى إضافة إلى تقادم القانون المنظم للجمعيات.

فلا تزال الجمعيات في موريتانيا ينظمها القانون رقم ٠٩٨ - ٦٤، الصادر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات والمعدل بالقانون رقم ٠٠٧ - ٧٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٣ الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٤، ص١٦٣، حيث قيد القانون المذكور في مادته الثالثة من حرية نشاط الجمعيات، ومن حرية الغضاء المدني بصفة عامة، باشتراطه الإذن المسبق للقيام

بالأنشطة وكذلك المحدودية الزمنية لغترتها (لا يمكن للجمعيات أن تتشكل أو تمارس نشاطاتها بدون إذن مسبق من وزير الداخلية، ويمكن أن يكون هذا الإذن مرفقاً ببعض الشروط. كما أن سير الجمعية يمكن أن يكون محدوداً لفترة معينة)، غير أن هذا القانون أصبح متجاوزاً في نظر البعض. في ظل ما أتاحه دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ من حريات، وتوقيع موريتانيا على اتفاقية كوتونو التي أدخلت مفاهيم جديدة مثل الفاعلين غير الحكوميين ومبدأ الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة وبروز دور المجتمع المدني كرافعة لنشر مبادئ الديمقراطية وغير

ذلك من الأمور التي أصبحت تشكل واقعاً ملموساً. فبفعل هذه التطورات أصبح المجتمع المدني يشكل فضاء يتمدد أكثر فأكثر ليشمل مجموعات كبيرة متباينة في الرؤى ومختلفة في الطرح والمرجعيات، من بينها من يتبع لأحزاب سياسية ويأتمر بأوامرها، فيما لا تسلم الإدارة من توظيف بعض الجماعات لإنهاء حراك معين أو إفشال تظاهرات مطلبية، ويظهر ذلك جلياً في التوظيفات والامتيازات التي يحصل عليها أصحاب تلك المهام، فيما تتهم بعض منظمات المجتمع المدني وبعض من أصحاب المطالب أنها تنفذ أجنداث خارجية.

لم تشفع حرية التعبير المتاحة في القانون لهؤلاء لممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم ورفع مطالبهم إلى الجهات المعنية، وقد ازداد الطين بلة في ظل جائحة كوفيد حيث تم تقليص ما كان متاحاً من الحريات العامة وحشر المجتمع المدني في الزاوية من طرف السلطات المحلية، وتم تجاوزه وكلفت جهات أخرى بمهامه الاجتماعية، فيما توقفت الأنشطة التي كان يقوم بها وتوقفت الشراكات والروابط في ما بينه وبين شركائه من خارج الدولة في ظل الجائحة، إضافة إلى ما سببه حظر التجول وإغلاق المدن من تعطيل للحريات وتقليص

حركة أصحاب المطالب، إلا أن المجتمع المدني لم يستسلم لهذه الوضعية، حيث بادرت جمعيات ومنظمات غير حكومية بإطلاق حملات التوعية وتقديم الخدمات والقيام بالأنشطة التضامنية لصالح مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية التي كانت عرضة أكثر من غيرها، سواء للفيروس أو لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى شرح وتبسيط وتقييم القرارات المتخذة من طرف الحكومة وشرح الإجراءات التي تمت في هذا الصدد، ما يزود المواطنين والمواطنات اكتساب المهارات اللازمة لحمايتهم من فتك الفيروس.

إن العراقيل التي تعيق حرية المجتمع المدني لا تزال مطروحة مثل الوصول إلى المعلومات وتفسير القانون إضافة إلى القيود المجتمعية التي تكبح حريات الأفراد في التعبير عن وجهات نظرهم، إضافة إلى تمييع المهنة الصحفية وعدم احترامها في بعض الأوساط الاجتماعية والحكومية. فكل ذلك ظل يؤثر على حرية الغضاء المدني، الذي انتعش هو الآخر بالتزايد الكبير لمنظمات المجتمع المدني بعد ما طرأ على الساحة من إفراج عن ممارسة الحق في إنشاء الجمعيات وتكوين الشبكات، والحراكات المطلبية وحرية الصحافة، وتحسن في حرية الغضاء المدني، رغم ما تشهده

قد لا تكون معينة في كثير من الأحوال، خصوصاً في ما يتعلق بالصفقات العمومية والصناعات الاستخراجية، وحسب بعض المصادر أن هناك جهات رسمية عاكفة على إعداد قانون لتسهيل الوصول إلى المعلومة.

ولتصحيح هذا الواقع، أصدرت السلطات الموريتانية، القانون ٤/٢٠٢١، الذي سيعيد تنظيم المجتمع المدني على أسس جديدة، ورغم ما يحتويه من مطبات وعقبات أنه سيكون مرفقاً بدفتر شروط يحدد بدقة العديد من صلاحيات ومهام المجتمع

المدني، ورغم نواقصه وما يؤخذ عليه، إلا أنه قد أسس لمبدأ الشراكة مع المجتمع المدني ومتابعة وتقييم السياسات العامة للحكومة. كما تضمن هذا القانون مبدأً مهماً، وهو إحلال مبدأ التصريح بدل مبدأ الترخيص، الذي كان يضيق على حضور نشاط المجتمع، بوصفه سلاحاً في يد السلطة مصلاً على تطور الحياة المدنية، وهذه التعديلات التي حملها هذا القانون الجديد، تفتح آفاقاً أمام تطور المجتمع المدني في موريتانيا، وستمكنه من أن يكون شريكاً فعلياً في برامج التنمية، وأداة من أدوات خلق الوعي في أوساط المجتمع، ودفع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة.

كما سيساهم هذا القانون في دعم مهنية المنظمات ودفعها إلى مزيد من التنظيم والمأسسة، من خلال مجموعة من الشروط والضوابط يعتبر توفرها دليلاً على مهنية المنظمة وعلى قدرتها على المساهمة حسب قدرتها ومجال تخصصها على تقديم خدمة مجتمعية. ويرى آخرون أن القانون جاء دون المكتسبات التي حققها القانون ٢٠٠١-٠٢ الصادر بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠١ والمتعلق بمصادقة الدولة الموريتانية على اتفاقية كوتونو للشراكة ومرسومه التطبيقي رقم: ٠٣٧-٢٠٠١ الصادر بتاريخ ٠٣/فبراير/٢٠٠١، وإنها دون سقف

وسّعت هذه المعطيات الجديدة من مفهوم المجتمع المدني وهو الأمر الذي يحتم تأهيل البيئة التشريعية والمؤسسية للعمل الجمعي بموريتانيا ليتلاءم مع مقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية التي وقعت عليها. ويدخل مشروع القانون الجديد في هذا الإطار، ليقضي على التوجس الحاصل لدى العاملين في فضاء المجتمع المدني، ويقضي على النواقص التي تعترى النص القديم، والتي من أهمها إشكالية الترخيص والمشاركة في مسارات الحوار حول السياسات العمومية إضافة إلى الحقوق المالية للجمعية .

رغم تقادمه، لا يحظر قانون ٩٨-٦٤ وصول الجمعيات المرخص لها قانوناً إلى التمويل الخارجي في إطار القانون مع أن ذلك لم يذكر بالاسم، المادة ١١ من القانون (يمكن لكل جمعية مرخص لها قانوناً، دون أية رخصة خاصة أن تتقاضى أمام العدالة وأن تكسب عن طريق التبادل وأن تملك وتدير خارج هبات الدولة أو البلديات أ- اشتراكات أعضائها، ب- المحل -المخصص لإدارة الجمعية ولاجتماع أعضائها، ج- المباني الضرورية من أجل تحقيق أهدافها). إلا أن تمويل المجتمع المدني ظلت تخضع في الغالب لشروط مجحفة من طرف المانحين وللزبون والواسطة في ما يخص تلك التي تشرف عليها جهات حكومية.

لا يزال الوصول إلى المعلومات بصفة سلسلة وقانونية كحق لمن يريد الاطلاع عليه يشكل أكبر العقبات أمام المجتمع المدني والباحثين بصفة عامة، فلم تعتمد الحكومة الموريتانية حتى الآن قانوناً متعلقاً بحق الوصول إلى المعلومات. وظل الحصول على المعلومة يتبع لمزاج صاحب الجهة المعنية بتقديمها، إن شاء أفصح عن تلك المعلومات، وإن شاء امتنع. إلا أنه توجد مواقع حكومية تمكن منظمات المجتمع المدني والباحثين من الحصول على بعض المعلومات والتي

مقترحات الحكومة في وثيقة الإصلاح المقترحة سنة ٢٠٠٧ وأقل كذلك بكثير من التطلعات التي كان يتوق إليها المجتمع المدني إبان الحوار المنظم سنة ٢٠٠٧ بين الفرقاء السياسيين والمجتمع.

و تعليقاً على صدور القانون الجديد، يقول الخبير محمد السالك ولد ابراهيم: "بينما يفترض أن دور المجتمع المدني ينبغي أن يكون قبل كل شيء، صمام أمان لكبح جماح الدولة وجموح السوق، عن الهيمنة على المصالح الحيوية للمجتمع ضمن النموذج الثلاثي للتنمية الذي تتشكل أضلاعه من الدولة والسوق والمجتمع المدني، نجد هذه الجمعيات قد ظلت تشكل دائماً الحلقة الأضعف في هذا النموذج". وهذا تخوف واضح أن يكون القانون الجديد مصدر تقييد واشتراطات تحد من حرية المجتمع المدني وبالتالي إضعافه حتى يصبح غير قادر على أن يلعب دوره الأساسي. وبينما يشير مفهوم المجتمع المدني، كذلك إلى أنه كيان مستقل عن الدولة وعن السوق فذلك ما لم نلمسه بصفة واضحة في القانون الجديد، فاستقلالية المجتمع المدني تظل من أهم مرتكزاته.

المحور الثاني: الحراك المدني

* إضرابات كلية الطب التي حصلت قبل أسابيع بجامعة انواكشوط العصرية، حيث تراوحت المطالب بين المسائل الأكاديمية (تنظيم الامتحانات توافقياً، ...)مراجعة التظلمات، إنشاء مستشفى جامعي والخدمية (نقل وإعاشة جيدين).

الحراك المدني الحقوقي

* حقوق الأرقاء السابقين: عانت موريتانيا على غرار بقية دول المنطقة من ظاهرة العبودية، في السابق. وقد بقي ما أسماه البعض "مخلفات العبودية" شوكة في حلق المجتمع والدولة. وكانت مطية للعديد من الحركات الحقوقية، التي يدعي بعضها اكتشاف حالات من العبودية القديمة، في بعض المناطق النائية من الوطن.

وحدثت أخيراً هبة من طرف نجدة العبيد (إحدى أقدم هذه الحركات) مدعية أنه تم تسجيل حالة عبودية داخل البلد. إلا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبناء على ما ادعت أنها تحريات قامت بها اعتبرت أن الأمر عار من الصحة.

* حملة الشهادات المدمجين بالزراعة: مئات حملة الشهادات الذين تم دمجهم في الزراعة، منذ سنوات. إلا أن بعض أعمال الاستصلاح والصيانة قرب مزارعهم (في امبورية، قرب مدينة روصو) أدت إلى قطع ماء الري عنهم؛ فأصبحوا في الشارع. المنقبون عن الذهب (باكليب اندور والشامى): مجموعات أغلبها شباب عاطلون عن العمل انخرطوا منذ ٢٠١٦ في مجال التعدين الأهلي، إثر سماح الحكومة حينئذ. وفي غياب معلومات إحصائية دقيقة يقدر عدد هؤلاء بعشرات الآلاف، إلا أن مردود نشاطهم يعتبر محدوداً، إذا ما قورن بالظروف الصعبة والمخاطر والاستثمارات المقدمة. وقد قدرت دراسة حكومية حديثة أن متوسط دخلهم العام في حدود ١٠ ملايين دولار، سنوياً

إن تناول الحراك المدني في مجتمع شباب، متنوع الأعراق وديناميكي يطرح إشكالات ما ينطبق عليه مصطلح "الحراك المدني" ما لا ينطبق عليه من تحركات عابرة لا تعكس بعداً مطلبياً ولا تستطيل في الزمان. وعلى كل حال، فإن تعدد الحركات يفرض تناولها بصفة شمولية وشاملة اعتماداً على مقارنة زمانية ومكانية وموضوعاتية، ولعل أهم مظاهر هذا الحراك، ما يلي:

الحراك المدني الاقتصادي

* وقفات مقدمي خدمات التعليم، الذين تم التعاقد معهم للتدريس بالمستويين: الابتدائي والثانوي. ومع بداية السنة في طلب خدماتهم، رغم الحاجة الملحة لهؤلاء، فنظموا بعض الاحتجاجات.

* مكب النفايات بتيغيريت: تيفريت قرية تقع خارج العاصمة على طريق الأمل (أهم طريق يربط العاصمة بداخل الوطن). منذ سنوات يعاني هؤلاء تحويل فضاء قريب من تجمعهم إلى مكب لنفايات العاصمة. وأمام تكرار احتجاجاتهم وعدتهم السلطات الحالية بوقف استخدام هذا المكب. إلا أن هذه السلطات لم تف بوعدها، لحد الساعة؛ فتواصلت الاحتجاجات.

* حركات جهوية ذات طابع محلي مثل حراك مشروع جامعة تجكجة عاصمة ولاية تكانت، وسط البلاد. كان الرئيس السابق قد وعد بفتح جامعة فيها. إلا أن أهلها فاجأهم إعلان وزير التعليم العالي حديثاً بنية الحكومة نقل الجامعة (المشروع) من عاصمة ولايتهم.

* حراك توفير الماء الصالح للشرب لبعض المدن كنت مبدعة وإطار وغيرها

الحراك المدني المطالب بالخدمات

الصحة: تقوم مختلف نقابات وتنظيمات عمال الصحة باحتجاجات للمطالبة بتحسين ظروفهم، خصوصاً في جو جائحة كوفيد 19 وما يرافقها من أخطار (ترجمتها الإصابات المتكررة للأطقم الطبية) ومن حجم مضاعف في ساعات العمل، بسبب قلة العاملين، مقارنة بعدد السكان.

التعليم: نظمت نقابات المعلمين والأساتذة احتجاجات عدة ووقفات متتالية، مطالبة بتحسين ظروف المدرس. واستغرب هؤلاء من عدم إشراكهم في محاولة إصلاح قطاع التهذيب التي يتم الحديث عنها. خصوصاً أن المدرس هو العمود الفقري للعملية التربوية؛ ما يجعل تحسين ظروفه المادية والمعنوية الطريق الرئيس لأي إصلاح جاد، يراد له النجاح.

التشغيل: يتكاثر حجم البطالة سنوياً، في غياب خطة واضحة لامتناص جيوش المتخرجين من الجامعات والمدارس الوطنية والأجنبية. وفي ظل ضعف مشاركة القطاع الخاص في التشغيل وعدم وجود مخطط فعال لتشجيع إقامة مقاولات صغيرة ومتوسطة، لذا تنشط تنظيمات حملة الشهادات العاطلين في الشارع مطالبة بحقها في التشغيل.

الصيد: من حين إلى آخر يتحرك البحارة وصغار المستثمرين في الصيد لتوفير بيئة ملائمة للاستفادة مما يعتبرونه ثروة سمكية نادرة. ويعتبرون أن الاتفاقات الموقعة مع شركات صينية وتركية وأوروبية في مجال الصيد، كانت تفريطاً في هذه الثروة المهمة، التي تأثرت سلباً بالأساطيل الأجنبية التي تستنزف هذه الثروة، مع ضعف في الإتاوات المدفوعة لخزينة الدولة وتشغيل محدود لليد العاملة الوطنية.

الحراك المدني السياسي

* أغلب الحركات ذات الطابع السياسي سجلها أصحاب الأحزاب السياسية التي تم حلها بشكل غير قانوني (وفق دعوى منتسبها). حيث يعتبر أصحابها أن وزارة الداخلية أقدمت على حل أحزابهم، دون مراعاة المسطرة القانونية، التي تفترض مشاركتهم في استحقاقين انتخابيين متتابعين (أو عدم مشاركتهم) وعدم الحصول على نسبة 5% من الأصوات المعبر عنها.

* كما أن الأحزاب المعاضة، تقوم ببعض الاحتجاجات من حين إلى آخر. وذلك رغم جو التهدئة الذي دشنته الرئيس الجديد، منذ وصوله إلى السلطة.

الحركات المحلية الصرفة

– هناك بعض التمركات والتظاهرات تطالب بمحو وجدولة ديون دول الساحل (خصوصاً موريتانيا)؛ لتتمكن من مواجهة الظروف الصعبة التي خلفتها جائحة كوفيد 19.

– ديون الشيخ الرضى (التي خلفتها المضاربات العقارية)، والتي وجد ضحاياها أنفسهم أمام خسارة كبيرة. خسروا عقاراتهم ولم يجدوا التعويضات (المغرية) التي دفعتهم إلى التنازل عن ممتلكاتهم تلك.

الحركات الجهوية والعالمية

منها ما هو حركات ارتدادية للحراك العالمي حول البيئة. * ثم هناك حراك بيئي، أهمه بازويرات (عاصمة الحديد)، تحت مسمى: "بيئتي في خطر"، محتجاً على استغلال الذهب؛ لما يخلفه من أضرار على صحة الإنسان والحيوان والبيئة. تبدي الحكومة بعض التجاوب وتدعي أنها درست الملف. إلا أن الحراك لا يكتفي بذلك.

* وكذا محاربة الفساد والذي تعزز أخيراً بالحراك الداعم لعمل اللجنة البرلمانية التي تطالب التحقيق في ملفات فساد عشرية الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز. هذا الملف الذي شمل المئات من المسيرين، تم إخلاء سبيلهم ما عدا ١٣ شخصية ضمنها الرئيس السابق واثنين من رؤساء وزرائه.

تأثر الحراك عموماً بجائحة كوفيد ١٩، فخلال هذه الجائحة قامت السلطات بحظر التجمع، مهما كان غرضه، كما قررت منع التجوال لوقت طويل، في البداية ابتداء من الرابعة مساءً وحتى الصباح. وأخذت في تأخير هذا التوقيت شيئاً فشيئاً، وهو الآن بدءاً من منتصف الليل. وقد كان تعامل السلطات مع الحركات المدنية قاسياً في أحيان كثيرة، إلا أن خشونة التعامل تفاوتت حسب حجم الحراك وأهميته ونوعية المطالب المطروحة. تعرض النشاط للضرب والتوقيف والسجن. وهو ما نددت به الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في حينه. وأحياناً تمثلت الجزرة في فتح لقاءات وحوارات مع المحتجين لتهدئة الوضع، وإعطاء بعض الوعود مقرونة أحياناً باختفاء الجائحة.

ومع تراجع الإصابات بالجائحة بدأت احتجاجات المعلمين والأساتذة في تنظيم توقيفات عن التدريس (آخرها هذه الأيام، الأسبوع الأول من يونيو). وهو أمر منتظر ما دام مبرر الاحتجاج لهم يخنق؛ إما لعدم الوفاء بالوعد وإما بسبب عدم دراسة اللوائح المطلوبة للقطاعات.

ومن المنتظر أن تتزايد الاحتجاجات، خصوصاً في مجتمع حديث عهد بالتحضر وتغلب على هرمه العمري الفئات الشابة. هؤلاء الشباب الذين استفادوا – رغم ضعف التعليم – من انتشار المعارف، ووسائل التواصل الاجتماعي (رفع الوعي وسرعة الحشد)، فأصبح لديهم مسعى وطموح متصاعد للمشاركة في الشأن العام للبلد. ويبرز دور الشباب، أكثر فأكثر، بسبب ارتفاع وتيرة النزوح من الريف إلى المدن

الكبرى (خصوصاً العواصم)، كما يتأثر كثيراً بعجز السلطات العمومية عن توفير أبسط الحقوق الأساسية للمواطنين.

الخاتمة

لقد أتاحت جائحة كورونا فرصة جوهريّة للسلطات في موريتانيا لتبني مقاربة شمولية مكنتها من دمج أفضل لمختلف مكونات المجتمع المدني ومن إعادة صياغة قانون جديد يحكمه وينظمه، تمت المصادقة عليه ويدخل حيز التنفيذ مطلع السنة المقبلة، كما أظهرت الجائحة هشاشة مختلف القطاعات الخدمية العمومية ومحورية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني بل وضروريته، الشيء الذي مكن المجتمع المدني من فرض وجوده على مختلف الصعد كشريك أقام شراكات مفيدة مكنته وتمكنه من المساهمة النشطة والفعالة في كافة السياسات المتعلقة بمواجهة الجائحة ومواكبة تطورات المشهدين السياسي والاقتصادي والمالي الموريتاني حيث قادت مجموعة من منظمات المجتمع المدني مناصرات لإلغاء المديونية وتمكين الفئات الهشة.

إن الغضاء المدني الموريتاني صار يحسب له حسابه، وأصبح له موقفه ودوره الذي يزيد وينقص حسب تماسكه وتوحد كلمته، كما أنه تمكن من التواصل مع الإعلام واللجان البرلمانية الذين يتقاسم معهم نفس التوجهات دون أن تتأثر استقلاليته بتلك المسارات خاصة السياسية منها.

ومن وجهة نظرنا فإن منظمات المجتمع المدني الموريتاني صارت منظمات مؤسسية تعتبر نفسها شريكاً رسمياً ومؤسسياً في المسار التنموي، وتعمل على ترسيخ التنمية ومتابعتها وعلى تمثيل المواطن ومناصرة قضاياها والدفاع من موقعه وعن الحقوق التنموية للمواطن. ورغم النواقص في مجال تعزيز القدرات (الفنية والمالية والقانونية

الحركات وردود الأفعال التي حصلت على مختلف المستويات خلال جائحة كوفيد ١٩ أظهرت أن إسهام مواجهة مسألة ما يفرض إشراكاً حقيقياً للفضاءات المدنية كما يتطلب التوفر على مقومات منها الاستعداد والمرونة والحيطة والجاهزية والتخلي بالموضوعية.

وبما أن الهدف من هذا العمل يتجاوز الرصد والمتابعة الزمنية والمكانية للحدث ليغوص في كنه وجود الفضاء المدني الموريتاني وتقييمه وتحليل وتشخيص عناصره وتحديد الدور الذي يمكنه أن يضطلع به كمجتمع مدني وطني، وعليه أن يفرض ويسجل حضوراً إيجابياً في مختلف الملفات.

إن تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدراته ليصبح في موقع يخوله المساهمة في اتخاذ القرارات التي تعنيه والتأثير على مختلف مناحي الحياة المجتمعية يتنوع بتنوع مسارات المجتمع المدني ومدى استعداده وقناعاته بدوره في تحريك المجتمع وتغيير مساراته من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن التكميم إلى الانفتاح والحق في المشاركة، ومن التخلف نحو التنمية ومن الهشاشة نحو النمو، ومن التبعية السياسية إلى الاستقلالية، ومن التبعية المالية إلى التمويل الذاتي، ومن دور التابع إلى دور المتبوع أو الفاعل على المستوى الوطني إلى التأثير والتأثر الإيجابيين للفضاء المدني بمختلف تشكيلاته من منظمات وهيئات ومنصات ومدونين وخبراء ومدى قدرتهم على القيام بالمناصرة وفرض الخيارات التنموية من الداخل بمؤازرة الشركاء الوطنيين والدوليين من سلطات عمومية وشركاء تمويين على اختلاف مشاربهم وأجنداتهم. إن أجندة المجتمع المدني الموريتاني الثابتة والتي لا تغيير فيها، أجندة تنمية تشاركية حقوقية ترفع عن المواطن وتثير له الطريق وتظهر معاناته من زوايا متعددة. وفي ختام هذا الرصد نتقدم ببعض التوصيات عليها تساعد في سد الثغرات وردم الفجوات التي لا تزال تعيق تمكين المجتمع المدني

نذكر منها:

١- ضرورة مواكبة المجتمع المدني الموريتاني للفضاءات والحركات بمختلف تجاذباتها، خاصة منها تلك التي لها أبعاد حقوقية ومطالب اجتماعية، ومضاعفة الجهود والتشبيك من أجل المناصرة لنشر ثقافة الحقوق وتوعية المجتمع .

٢- القيام بمناصرة وطنية لمؤازرة الحركات ذات الطابع البيئي للحفاظ على بيئتنا بمختلف أنواعها البحرية والبرية، خاصة أمام الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات التي صارت موريتانيا قبلة لها.

٣- ضرورة استخلاص الدروس من تجربة كوفيد ١٩ على المجتمع المدني.

٤- فرض إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للجائحة.

٥- بناء القدرات وتكوين القادر على العمل في ظروف الجائحة.

٦- توسيع دائرة التأمين الصحي ليشمل كل المواطنين والمواطنات.

القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية	الإطار القانوني الحاكم/الإطار التشريعي	طبيعة النظام السياسي	المرحلة
<p>في ظل الاستعمار استمر نشاط المجتمع الأهلي الموريتاني على وضعيته الأصلية والأصلية، ولم تتعرض الإدارة الفرنسية له، ومن أبرز وأهم نماذج التكافل الاجتماعي آنذاك.</p> <p>وقد نشأت حياة حزبية في موريتانيا في ظل حكم الاستعمار بداية من ١٩٤٥، وتميزت هذه المرحلة بوجود أحزاب سياسية نشطة، كما تميزت بالصراع الحاد بين القوى المناهضة للاستعمار وبقيادة حزب الوثام الذي يتزعمه أحمدو ولد حرمه ولد بياننا، وحزب النهضة بزعامة بويكي ولد عابدين والقوى الموالية للاستعمار التي تكتلت في حزب الاتحاد التقدمي الذي تزعمه كل من الرئيس المختار ولد داداه، والمختار ولد يحي انداي وايفون رازاك ممثلاً للإدارة الفرنسية</p>	<p>قانون ما وراء البحار الفرنسي إفريقيا (الغربية) (الناطقة بالفرنسية)</p> <p>وقد تم تطويره في مراحل لاحقة ليتضمن بنوداً تتعلق بالترخيص ببعض الحرية في بلدان ما وراء البحار من بينها إفريقيا الغربية الفرنسية ومن بين ما يتضمن السماح بإنشاء الأحزاب السياسية ويعطيها الحق في انتخاب ممثلين لها في البرلمان الفرنسي</p>	<p>نظام الاستعمار الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا (بلدان ما وراء البحار)</p>	<p>المرحلة الأولى: مرحلة الحكم الاستعماري المباشر من ١٩٠٠. ١٩٥٧</p>

المرحلة	طبيعة النظام السياسي	الإطار القانوني الحاكم/الإطار التشريعي	القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية
مرحلة الحكم الذاتي - ١٩٥٧ - ١٩٦٠	نظام برلماني تعددي	يحكمه قانون الإطار الذي أصدرته فرنسا ١٩٥٧ لتسيير مستعمراتها في منطقة ما يعرف "بلدان ما وراء البحار"	تولى الحكم في هذه الفترة الرئيس المختار ولد داداه كرئيس وزراء الحكومة الانتقالية، تميزت هذه الفترة باستمرار الحكم الفعلي الفرنسي في موريتانيا وبالصراع الحاد بين حزب الوثام المناهض للاستعمار وحزب الاتحاد التقدمي الموالي للإدارة الفرنسية ويعتبر هذا استمراراً للحياة السياسية السالفة الذكر
مرحلة الدولة الوطنية: أولاً : مرحلة الحكم المدني الأولى: فترة الرئيس المختار ولد - ١٩٦٠ - ١٩٧٨	نظام رئاسي يعتمد الأحادية الحزبية	تميزت هذه الفترة بإصدار أول دستور لموريتانيا بعد الاستقلال ١٩٦١، يحدد طبيعة النظام الرئاسي ويشكل مرجعية لكافة القوانين وقد جاء أول تعديل له سنة ١٩٦٣ لينص على الأحادية الحزبية. وفي ظل هذا الدستور تم إصدار القانون المنظم للجمعيات ١٩٦٤ (قانون الجمعيات ٠٩٨-٦٤ المعدل ٠٩٨-٧٣ كما تم إصدار قانون ينظم العمل النقابي المقيد بالتبعية لحزب السلطة الحاكم، حزب الشعب	في هذه الفترة تم تحويل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي وتأسيس حزب الشعب الذي أصبح هو الحزب الوحيد في البلد من خلال إدماج الأحزاب التي كانت موجودة فيه، عبر ما عرف بحوار الطاولة المستديرة الذي استمر ما بين ١٩٦٢-١٩٦٠ وخلال هذه المرحلة لم يتم تقييد نشاط الجمعيات الأهلية التي كانت موجودة بل استمر نشاطها في هذه الفترة تم تأسيس بعض النقابات والجمعيات المهنية: الاتحاد العام للنساء الموريتانيات الاتحاد الوطني للعمال، نقابة المحامين، نقابة الأطباء. لكن نشاط هذه الجمعيات ظل مقيداً بتبعيتها للحزب الحاكم: حزب الشعب ورغم كل ذلك فقد ظل نشاط المجتمع الأهلي يغطي الفراغات والساحات التي تغيب فيها الدولة وهي كثيرة في تلك الفترة.

القضايا الرئيسية ووسائل التقييد والضغط الأكثر أهمية	الإطار القانوني الحاكم/الإطار التشريعي	طبيعة النظام السياسي	المرحلة
<p>تميزت هذه المرحلة بتجميد الحياة السياسية والمدنية وقمع التيارات السياسية السرية، كما تراجع فيها دور المجتمع الأهلي بسبب التحولات الاجتماعية التي رافقت مواسم الجفاف المتعاقبة على البلد في نهاية السبعينيات. وتم تأسيس نظام هجين سمي "هياكل تهذيب الجماهير"</p>	<p>تميزت هذه المرحلة بإلغاء الدستور وإصدار ميثاق دستوري يسير المرحلة الاستثنائية</p> <p>تميز بتجميد الدستور وباستمرار الأحكام الاستثنائية وتسيير المرحلة بميثاق دستوري مؤقت</p>	<p>نظام عسكري مطلق برؤوس متعددة</p>	<p>ثانياً: مرحلة الأحكام العسكرية الاستثنائية ١٩٧٨ – ١٩٩١</p>
<p>تميز بتجميد نظام هياكل تهذيب الجماهير، وأطلق نظام البلديات وكان من أهدافها: إشراك الساكنة المحلية في تسيير شؤونها تدريب المواطنين على الممارسة السياسية من خلال تدريبهم على أدوات الممارسة الديمقراطية - خلق نوع من اللامركزية - تسريع وتيرة التنمية المحلية وقد سمح بهامش ضيق لعمل الجمعيات مثل اتحاد العمال واتحاد النساء، واستمر في مضايقة الحركات السرية الإيديولوجية ظل المشهد السياسي والجمعوي بصفة عامة بعد التقويم الهيكلي للمؤسسات الحكومية ضبابياً، والتحسن على مستوى البيئة السياسية للمجتمع المدني مرتكباً وضعيفاً، ومع ذلك بدأ ظهور بعض التنظيمات التي شكلت فيما بعد نواة لمنظمات المجتمع المدني مثل: النوادي الثقافية والتعاونيات النسوية التي تعمل في بعض المجالات</p>	<p>سير المرحلة من خلال ميثاق دستوري مؤقت واستمرار تجميد الدستور والعمل بالقوانين الاستثنائية</p>	<p>نظام عسكري مطلق</p>	<p>١- حكم الرئيس معاوية سيد احمد طايع ١٩٨٤ – ١٩٩١ (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني)</p> <p>المرحلة الأولى من حكمه</p>

<p>الحرفية، ولا تتعدى أنشطتها زراعة الخضروات والنسيج وبعض الصناعات التقليدية، والمساهمة في الحملات والورشات والمعارض المحلية والجهوية. تحصل هذه النوادي والتعاونيات على تراخيصها من وزارات الثقافة، والتنمية الريفية والتجارة والصناعة التقليدية وكتابة الدولة لشؤون المرأة آنذاك. وقد مثلت تلك المرحلة نوعاً من التكوين والتدريب لهذه التعاونيات مكن من تغيير عقليات المشرفين عليها، لتنتقل من طور التعاونيات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، التي أسس لها قانون الجمعيات الموريتاني الصادر ١٩٦٤. وعرفت هذه الفترة تضيقاً كبيراً على أصحاب المطالب الحقوقية والحركات السياسية وصلت في بعض الأحيان إلى المطاردة والاستجواب لبعض مناضليها</p>			
<p>تميزت هذه المرحلة بانطلاق التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية والسماح بحرية التجمع والتنظيم، وبداية تشكل منظمات المجتمع المدني، في ظل القانون القديم ٦٤/٩٨ مع ملاحظة أن الحياة العامة ظلت متحكماً فيها من طرف أجهزة الدولة وهيمنة حزب السلطة آنذاك "الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي" والذي ظل يكتسح الانتخابات البلدية والبرلمانية بصفة مطلقة، كما أن الرئيس معاوية ولد الطايغ، ظل يعاد انتخابه في كل الاستحقاقات الرئاسية حتى تمت الإطاحة به بانقلاب عسكري ٢٠٠٥</p>	<p>تم إصدار دستور جديد للبلاد في ٢٠ يوليو ١٩٩١ يسمح بالتعددية السياسية، مع البقاء على القانون المنظم للجمعيات ١٩٦٤ (قانون الجمعيات ٠٩٨-٦٤ المعدل -٧٣، ٠٩٨)، فيما تعزز هذا القانون بجملة من المراسيم التطبيقية لبعض الاتفاقيات الدولية وكذلك بإصدار جملة من القوانين بعضها متعلق بالتعاونيات والاتحادات الحرفية والتعاون والجمعيات ذات النفع مثل:</p> <p>- المرسوم رقم ٢٠٠١-٣٧ بتاريخ فبراير/ شباط ٢٠٠١، المتضمن للإجراءات التطبيقية المصادقة على اتفاق كوتونو.</p>	<p>حكم رئاسي تهيمن فيه السلطة التنفيذية على بقية السلطات</p>	<p>ثالثاً: مرحلة الانتقال الديمقراطي: ١٩٩١ المرحلة الثانية من حكمه</p>

	<p>- المرسوم رقم ٢٠٠٢-٠٤٣ الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٢، المتضمن لمسطرة إجراءات الاعتماد في النظام الخاص للجمعيات للتنمية .</p> <p>- القانون رقم ١٥-٩٣ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٣ القاضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧١ المؤرخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ المتعلق بالتعاون. القانون رقم ٩٧-٠٠٩ المؤرخ في ٢١ يناير ١٩٩٧ المنظم لتجمعات ذات النفع الاقتصادي (GIE)</p>		
<p>في هذه المرحلة حصل انفتاح سياسي كبير وتم إطلاق حريات التجمع والتنظيم وحرية الصحافة وحرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني وتميزت هذه المرحلة بتعديل دستوري لضمان التناوب السلمي على السلطة. كما تم توجيهها بانتخابات رئاسية وبرلمانية وبلدية شفافة لأول مرة في تاريخ موريتانيا كما تميزت بالإشراك الفعلي للمجتمع المدني حيث شارك في المشاورات التي نظمت الدولة مع الشركاء، كما حصل على عضوية لجان تسيير بعض المشاريع التي مولتها منظمات الأمم المتحدة ، كما تميزت هذه المرحلة باستحداث إدارة خاصة بالمجتمع المدني في إطار مفوضية حقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني، وقد أشرفت هذه الإدارة على تنظيم أيام تشاورية للمجتمع، تم خلالها تقديم مقترح لإنشاء قانون خاص بالمجتمع المدني الذي كان موضوع مناصرة للمنظمات</p>	<p>جمد بعض أحكام الدستور الخاصة بالبرلمان وسير المرحلة من خلال ميثاق دستوري مؤقت يعتمد في مرجعيته على الكثير من أحكام الدستور الذي كان قائماً</p>	<p>حكم عسكري جماعي مع انفتاح سياسي</p>	<p>٢- المرحلة الانتقالية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ حكم المجلس العسكري للعدالة</p>

<p>٣- مرحلة الرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله -٢٠٠٧-٢٠٠٨</p>	<p>نظام الحكم نظام رئاسي</p>	<p>يحكم البلد بدستور ١٩٩١ المعدل بتاريخ ٢٠٠٦ والقوانين المنبثقة عنه</p>	<p>عاشت موريتانيا في هذه المرحلة حياة ديمقراطية عادية، تميزت بحريات كاملة وغياب تقييد أي نشاط سياسي أو نقابي أو مدني، يحكمها رئيس منتخب ديمقراطياً وتسيرها مؤسسات دستورية</p>
<p>مرحلة الرئيس محمد ولد عبد العزيز ٢٠١٩ - ٢٠٠٩</p>	<p>نظام رئاسي من حيث المرجعية الدستورية، وفردية استبدادي من حيث الممارسة</p>	<p>يسير البلد من الناحية النظرية بدستور ١٩٩١ المعدل ٢٠٠٦ والقوانين المنبثقة عنه، لكن واقعياً يسير بالقرارات والأوامر</p>	<p>أعاد هذا الحكم البلد إلى مراحل التأزم وحاول تشريع وجوده في السلطة من خلال انتخابات ٢٠٠٩ التي مهد لها اتفاق دكار الذي تم بين الفرقاء السياسيين الموريتانيين بإشراف المنظومة الدولية وتميزت هذه الفترة بما يلي: ١-تأزيم الحياة السياسية بفعل استمرار الصراع بين المعارضة والسلطة بالإضافة إلى مناخ " الربيع العربي"، الذي ساهم في صعود الحركات المطالبة الشبابية والاجتماعية ٢-إقامة مجالس جهوية. إلا أن ذلك تم بشكل ارتجالي ٣-أسيس مجلس أعلى للشباب ورغم الضغوط على المجتمع المدني فإنه شهد تواصل مع بعض المؤسسات في الدولة إلا أنه من الملاحظ أن هذا التواصل دون المطلوب وبدون تفاعل، خاصة في ما يتعلق بولوج المجتمع المدني إلى المعلومات، وكانت هناك نظرة إلى المجتمع المدني، باعتباره خصماً للحكومة ، ورغم ذلك فقد تشاورت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في إعداد العديد من الخطط والاستراتيجيات نذكر من بينها على سبيل المثال "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك"، التي هي الإطار المرجعي للسياسات التنموية</p>

<p>في البلاد، وتم إشراك بعض المنظمات في لجان متابعة هذه الاستراتيجية. وفي هذه المرحلة ظل المجتمع المدني يتمتع بشراكات واسعة مع بعض الجهات المانحة ويحصل على التمويلات لتنفيذ مشاريعه وخاصة التنمية منها، وظلت الجهات المانحة تقدم دعمها للمجتمع المدني ولكنها في الغالب بشروط مجحفة. على سبيل المثال، لا يستفيد من عون الاتحاد الأوروبي إلا المنظمات ذات الخبرة العالية أو التجارب الطويلة، ما جعل بعض المنظمات المحلية تلجأ إلى الدخول في شراكات مع منظمات أجنبية للتنسيق معها لتقديم مشاريع مشتركة</p>			
<p>اء الرئيس الحالي محمد الشيخ الغزواني، إلى السلطة عبر انتخابات تنافسية، وان كانت بعض أطراف المعارضة شككت في نزاهتها، وتميزت بداية حكمه بتهدئة الحياة السياسية من خلال الانفتاح على أحزاب المعارضة وهو ما يمهد لتطبيع الحياة السياسية في موريتانيا من خلال سيادة القانون، وهو ما تجلى في انفتاح الإعلام العمومي على المعارضة، وهامش من الحرية للإعلام ولنشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مع بقاء الطابع الليبرالي للنشاط الاقتصادي، مع ما يلاحظ من ارتباك للأوضاع الاقتصادية بصفة عامة</p>	<p>يسير البلد من خلال دستور ١٩٩١ والتعديلات التي أجريت عليه، والقوانين المنبثقة عنه</p>	<p>نظام رئاسي</p>	<p>مرحلة حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ المرحلة الحالية</p>

<p>تواصل حلقات حكم الرئيس الحالي يبلغتها وسميها وقد تميزت السنة الثانية من حكمه بانفتاح أكبر على الطيف السياسي موالاة ومعارضة حيث انمحت المعارضة بل ربما امتزجت بالموالاة وتميزت السنة الثانية من حكمه باستمرار وباء وجائحة كوفيد ١٩ وانحسار التمويلات والمصادقة على تقرير اللجنة البرلمانية (ملف عشرية الفساد أو فساد العشرية وإحالتها إلى العدالة)، والمصادقة على القانون ٢٠٢١-٠٤، المتعلق بالمجتمع المدني الخاص بالتصريح بدل الترخيص وتميزت كذلك بتعدد الحراكات المطلوبة اقتصادياً وثقافياً وبيئياً وحقوقياً وبإشراك أوسع للمجتمع المدني في مختلف اللجان وفي متابعة السياسات والمنتديات ولجان الصفقات ولجنة تسيير الجائحة وبفصل أكبر بين السلطات رغم ما يشاع هنا وهناك عن شكلية تلك الاستقلالية وسياستها وانطباع الحياة العامة في العام الثاني من حكمه بنوع من عدم الاستقرار لأمني المحلي والإقليمي (المدن الكبرى، الدول المجاورة مالي، تشاد وغيرها من التحديات) ظهور بعض الفضاعات المدنية التصرية الجديدة على الخطاب المحلي مثل خطاب الإلحاد والاكتفاء الذاتي الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية خاصة على مستوى الصيد والحكم</p>	<p>يسير البلد من خلال دستور ١٩٩١ والتعديلات التي أجريت عليه، والقوانين المنبثقة عنه</p>	<p>نظام رئاسي</p>	<p>مرحلة حكم الرئيس الحالي محمد الشيخ الغزواني ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ (المرحلة الحالية متواصلة)</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------	-------------------	------------------------------------------------------------------------------------------